د. مظهر محمد صالح*: الدولة الاحيائية الموازية: جدل من منظور اجتماعيات علم الاقتصاد

1- تمهيد:

عندما نتطلع بكثافة الى الرؤية التي اطلقها عالم الاقتصاد الاجتماعي السويدي (گونار ميردال، 1898-1987) قبل اكثر من نصف قرن في كتابه الموسوم: دراما آسيا: تحقيق في فقر الامم Myrdal, G., (1968), Asian Drama. An Inquiry into the Poverty of Nations, 3 Vols., New York: .Pantheon فلابد ان تواجه قوة العبارة التي تناولها ميردال في وصف الدولة الهشة soft state قائلاً: جميع الأنواع المختلفة من عدم الانضباط الاجتماعي التي تتجلى في أوجه القصور في التشريع، ولا سيما في مسألة احترام القانون وإنفاذه، والتعاطي مع ظواهر من العصيان الواسع النطاق من قبل المسؤولين العموميين، بل في كثير من الأحيان، تواطؤهم مع الأشخاص والجماعات القوية (كالدولة الموازية اليوم في بلادنا) فجميعها يجب أن تَنظم ضمن مفهوم الدول اللينة او الهشة soft state اذ هو انتماء تلقائي الى منظومة الفساد في آن واحد.

ومن وحي نظرية ميردال في الاجتماع السياسي الآسيوي لما بعد الاستقلال وكيف طبقت دول آسيا عقودها الاجتماعية بأساليب امست مدعاة لتدهور بنية الدولة الصلبة واحلال الدولة الهشة كغطاء رمزي يلازم الدولة الموازية parallel state والذي اجده اليوم هو عمق الدولة الهشة المضطربة turbulent soft state والذي سنتناوله في ظلال ما يمكن ان نسميه مجازاً: بالبايلوجيا السياسية الموازية parallel Bio politics او الدولة الإحيائية الموازية Parallel Bio State.

يقود هذا المنهج البايولوجي السياسي في اصوله الاكاديمية فيلسوف فرنسا ميشيل فوكو Michel Foucault حيث تشير السياسة الحيوية عند فوكو الى العلاقات السياسية بين إدارة الحياة وسكان المنطقة، حيث تقوم السياسة والقانون بتقييم الحياة على أساس الثوابت والسمات المتصورة. وقد كتب فوكو وألقى محاضرات مخصصة

لنظريته في السياسة الحيوية، وكان الهدف من ذلك هو ضمان الحياة والحفاظ عليها ومضاعفتها، وترتيب هذه الحياة وعلى وفق العقد الاجتماعي ومبدأ الفصل بين السلطات.

2- فمن منظور الدولة الهشة، عند ميردال نجده لا يختلف عما افترضناه مجازاً: في مبادئ الاحيائية السياسية (الموازية) نفسها، فهما سيان في تشخيص الآليات الضامنة للحفاظ على ترتيب حياة عمل الدولة الهشة التي توازي دور القوى اللامؤسسية العابرة للدولة في ترتيب حياتها وحفظ دورها الاجتماعي وتجمعاتها الاحيائية وتلبية متطلبات بقاءها كشبكات موازية للدولة.

ولكي نجري تقييماً لعقد الدولة الاجتماعي في العراق بعد العام 2003 فلابد من ان يكون لـگونار ميردال حضورا في موضوع الدولة الهشة soft state كما بينا آنفاً، ويتلازم في الوقت نفسه مع طرحنا المستحدث حول (الدولة الإحيائية الموازية).

يشخص ميردال حالة امم اسيا بعد الاستقلال قائلاً: ان العامل الرئيس المسبب للدولة الهشة هو ما قامت به القوى الاستعمارية من تدمير للعديد من المراكز التقليدية للسلطة والنفوذ المحلي والفشل في إيجاد بدائل قابلة للتطبيق. واقترن بهذا تطور موقف عصيان إزاء اي سلطة مركزية تحت مسمى المقاومة من اجل السياسة الوطنية، واستمر هذا الموقف بعد الاستقلال كنمط تمردي. ويُنظر إلى مثل هذه (الدول الهشة) على أنها من غير المرجح أن تكون قادرة على فرض سياسات التنمية الاقتصادية الصحيحة ولن تكون على استعداد للعمل ضد الفساد في جميع المستويات في آن واحد.

3- لما تقدم، فقد بنيت المنظومة السياسية العراقية الراهنة بعد 2003 على ديمقراطية تعد اشبه (بالمصفوفة الرياضية السياسية الاجتماعية الشرقية الهجينة oreintal hybrid political matrix) اذ تجمع بين صفوفها واعمدتها الحزب والعرق والطائفة والعشيرة والمنطقة بتقسيماتها ومركباتها السياسية في آن واحد. ولم يستطع النظام السياسي الحالي من تجاوز المرحلة الانتقالية في صهر التشرذم المجتمعي التوافقي الهجيني والدخول في البناء السياسي المؤسساتي الحديث، الذي يُغلّب المواطنة والهوية الوطنية على اجزاء المواطنة وتفاصيلها الانقسامية نزولاً الى الازقة السياسية الاجتماعية الضيقة، بل استمرت هواجس الخوف المطلق ومخاوف السلامة

safety fears بين صفوف واعمدة المصفوفة السياسية العراقية، وترسيخ حالة مستمرة من (اللايقين) لتأخذ في مقياسها السياسي تاريخ (كنائسي) متصدع عمقه اكثر من عشرة قرون لتفصيل موديل سياسي يحاكي العصر السياسي الرقمي الحديث. وعلى العكس من ذلك، عملت الديمقراطية التوافقية على انشاء كيان سياسي موازي او ظلي هجيني خطير كملجأ يستعان به عند الحاجة، وانشاء (مصفوفة ظل منغلقة) هي اشد خطراً وتهشيماً او ما يمكن تسميته مجازاً: (بالمصفوفة السياسية البايولوجية الهجينية الموازية hybird parallel bio political matrix). اذ تعمل تلك المصفوفة في الظل، وتحاكي النظام السياسي الرسمي وهي اشد انقساما واكثر استقطابا ولكنها تمتلك القدرة على التخادم والزبائنية clientelism مع النظام السياسي الرسمي بكونها (جماعة ضاغطة) على الدولة الرسمية وتهددها عند الحاجة. فالنموذج السياسي الهجيني العراقي الذي ولد بعد العام 2003 كونه اليوم انموذجا مزدوجا dual political model احدهما في (الظل) والاخر في (العلن) يشكل في صيرورته واحداً من اخطر النماذج السياسية في العالم تهديدا للديمقراطية والتي تتطلب ان تقوم على فلسفة المواطنة والهوية الوطنية! وهو أمر مازال حلم العصر العراقي الديمقراطي الذي نتطلع اليه جميعاً.

4- سبق للمفكر العراقي حسين العادلي ان تناول في تشخيصه حالة العراق السياسية بعد العام 2003 في مقال مهم جاء بعنوان (زلزال 2003) مشيرا بالنص: (ان قصور الرؤية في الوعي والتخطيط والإدارة لطبيعة الأزمات العراقية كأسباب وحواضن واشتباك، وما يتوجب عمله لإنتاج البديل رَهَنَ البلاد لاحتمالات الانهدام أكثر فأكثر، فلم تدرك القوى التي أسقطت الدكتاتورية الصدامية -أجنبية كانت أم وطنية- حجم التأثيرات السلبية العميقة التي تركت آثارها على بنية المجتمع والدولة طيلة عهود الدولة العراقية في القيم والسياسة والاقتصاد والثقافة والهوية. لم تع ما معنى الانتقال من بنية حكم استبدادي مطلق الى ديمقراطي تعددي مفترض، ومعنى الانتقال من المركزية السياسية والاقتصادية المفرطة الى اللامركزية أو الفدرالية أو الكونفدرالية، ومعنى التحول من نمط الدولة الآيديولوجية والبطريركية والأبوية الى الدولة المدنية، ومعنى تغيير الفضاء الجيوسياسي للدولة وتأثيراته الإقليمية والدولية. لقد ترجمت العملية السياسية -كمرتكزات وسياسات- قصور الرؤية هذه وتواضع الفكر والتخطيط الاستراتيجي المعني بإنتاج الدولة الجديدة.

ويواصل الكاتب بالقول: نعم، ورثنا فشل مشروع الدولة سياسياً واجتماعياً وتنموياً وسيادياً، وانهدام بُناها بفعل الاستبداد والحروب، ولكن قصور الرؤية وسوء التخطيط أعاد إنتاج أزماتها المزمنة وأدخلها في نفق أزمات جديدة أجهضت البديل على يد العملية السياسية ذاتها. لقد أفرزت العملية السياسية تضخم الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وغلبة نهج السلطة على حساب نهج الدولة، وشرّعت لانقسام السلطات بدل تقاسمها جراء المحاصصات الطائفية والعرقية، وأفرزت تضارب رؤى وإرادات ومشاريع إعادة إنتاج المجتمع والدولة بفعل اختلاف أجندة الفرقاء السياسيين، وأدت الى ابتلاع الأحزاب للسلطة والدولة، وانكفأت عن تقوية الحواضن الأساس لإعادة إنتاج المجتمع والدولة من بنى اقتصادية وخدمات وأمن، ورسخت تعطيل التقدم السياسي بفعل توازن (الفيتو) بين القوى السياسية المنتجة للقرار السياسي على مستوى الدولة، وأدلجة التنوع الاجتماعي الطبيعي لتقوده الى الانغماس بفكرة المكوّنات. والأخطر، أنَّ سوء التقدير والإدارة للتغيير وتركة الاستبداد ساعد القوى المناوئة للتغيير على فعل فعلتها، وبالذات الإرهاب، وأدّى إلى تمركز الإرهاب في العراق كقوة تخريب ودموية قل نظيرها، وأدخلت العراق في صلب ملفات الإقليم الشرق الأوسطي المضطرب ليغدو العراق مشاعاً للتدخل في شأنه ومصيره.

لم تعرف الأزمة الوطنية حلولاً تأسيسية بسبب التقادم والتراكم وتواضع الرؤى وتضارب الإرادات وصراع الأجندة وسوء الإدارة والاستهانة بالمسؤوليات الوطنية التاريخية).

5- في مسار تحليلي (متماسك)عن معنى الدولة (المفككة) اكتشفت قدرا من التوافق والتجانس بين تحليل المفكر اللامع حسين العادلي في موضوع (قصور الرؤية) التي افرزها حول (زلزال العراق بعد العام 2003) من جهة، ونظرية ميردال في موضوع (الدولة الهشة soft state) من جهة اخرى، وادركت من فوري قوة المنطق وعمق المنهج عند العادلي في تحليل نموذج سياسي ارثي مفكك ربما هو تركة لأحد اخطر النماذج تشوها وتعقيدا في النظام السياسي في اسيا وشرق المتوسط. حيث يحاكي العادلي الوجدان السياسي العراقي، منوهاً كم نحن بحاجة الى تدارك قضية قصور الرؤية السياسية، وهو يقرّبنا بذلك الى مشروع وثيقة تصلح ان تكون ديباجة لعقد اجتماعي متجدد عند الشروع حقا في السير نحو اعادة ترميم الدولة الهشة soft state في بلاد جذر حضارتها السياسي يعود الى 7000 عام.

6- وفي اطروحة متجددة وقوية الجذور سطرها المفكر السياسي العراقي ابراهيم العبادي، الذي تناول هو الآخر العراق بعد العام 2003 بعقله السياسي المتقد ورؤيته الوطنية اللاهبة تحت عنوان: (19 عاما بعد انهيار دولة البعث) مسترسلا بالقول: (ان تجربة جمهورية ڤايمار الالمانية هي نموذج معاصر لما يمكن ان يرتكبه الزعماء والساسة والاحزاب والشعب التائه والجيران وتقاطع حسابات الدول القريبة والبعيدة، فالعراق الذي يفتخر بتاريخ حضاري طويل واعتزاز كبير بماضيه العريق ووزنه الجغرافي وموارده الكبيرة، يفشل في حل مشكلات الحكم ويتراجع اقتصاديا وتحاصره المشكلات الداخلية والخارجية، ويندفع شبابه الى خيارات غير متوقعة. هذا الواقع المؤلم يرتب على السياسيين والجمهور مسؤوليات التعلم من تجارب الاخرين، فإلى متى يستمر التصارع على السلطة بين مشروعين او ثلاث؟ ولماذا يخفق العراقيون في الاحتكام الى الدستور ليكون فيصلا في حل مشكلاتهم؟ وما العلل التي تدفع الطبقة السياسية الى التنازع المرير بما يفقد الناس صبرهم وثقتهم ويقربهم يوما بعد آخر من حافة العنف؟ من يقرأ اعوام المانيا في عهد جمهورية فايمار، سيجد ثمة تشابها وتقاربا في المشكلات، ففيما اخفقت احزاب الوسط العريقة وتراجعت شعبيتها لصالح احزاب اليمين المتطرف في قبال جنون ومثالية وثورية احزاب اليسار، جاءت انتخابات عام 1933 لتضع المانيا على سكة الشمولية والحزب الواحد والرأي الواحد، وازيح تراث طويل من العمل الحزبي المتعدد لتهيمن طفولية نازية متطرفة تخاطب المشاعر وتغيب العقل وتستهزأ بالعقلانية وتطارد المختلفين معها في كل زاوية وشارع. هل ينتظر الساسة في العراق ثورة جياع ام ثورة انفلات مشاعر واحتجاجات ليتأكدوا ان صراعاتهم وتشبثاتهم بالمواقف ستنتج عنها مضاعفات شديدة الخطورة؟

إن تجارب التاريخ وقصص الشعوب تقدم دروسا عن مخاطر ازدراء التفكير العقلاني وتقديم خطابات شعبوية ورؤى تختلط فيها الاوهام بالآيديولوجيات. إن جميع الاحتمالات السيئة غير مستبعدة حينما تتبلور فكرة مركزية في اذهان الجمهور المحبط مفادها ان مستقبلهم ضائع اذا ما استمر الدوران في حلقة الافكار والاشخاص والاحزاب التي استهلكت نفسها وامست فارغة عن الاتيان بجديد معقول ينتظره الناس. الساسة العقلاء وذوي الفكر والنظر والنخبة الواعية المتجنبة مدعوون الى حراكات ايجابية تصنع خيارات وحلولا لا تحتمل التأجيل، اذ يكفي العراق ضياعا للفرص وفوات 19 عاما كان يمكن ان تضعه في مسار غير مساره الحالي المحفوف

بالمخاطر والتحديات الجسيمة. لدينا استعداد مجتمعي لقبول الشمولية والعودة الى السلطة المستبدة (المقارنة بين العهد الحالي والعهد البعثي احد مؤشراتها). وهكذا فبين الدولة الهشة للاقتصادي ميردال والدولة الاحيائية الموازية التي اشتقت من نظرية ميشيل فوكو في Bio politics تتمدد دراما آسيا Asian drama في رؤى المفكر ابراهيم العبادي ليتناول بعد اكثر من نصف قرن متلازمات (Myrdal ميردال) حول الهشاشة البنيوية السياسة والدولة الهشة soft state بعد احتلال العام 2003.

7- واخيراً، نجد ان في مجتمع تؤدي فيه الدولة البيولوجية الموازية Parallel Bio States دورها الفاعل بقيادات مستبدة متشرذمة عبر سلطات التوازي (سواء في قضاء موازي او اسواق موازية وماكينات اعلام وسلاح منفلت) هو الانموذج المشرقي في دراما اسيا Asian drama الذي يحاكي جمهورية فايمار الالمانية التي مهدت لولادة النازية ولكن بلباس مشرقي قوامه (دولة الغنيمة والقبيلة والعقيدة والتمسك بالغلبة) اذ تقاد الدولة الموازية بقوى محركة لتكون ثانية شديدة الاستبداد وتعد الفاعل الجوهري والزاحف للبديل الديمقراطي وولادة المستبد كي يُعبد صنماً سياسيا في بلاد تمتلك الاستعداد لقبول المولود الجديد جراء مراس الدولة الاحيائية الموازية وغلبتها على مشاعر امة لم تفهم من ادارة الدولة الديمقراطية الا القدرة على الانفلات من شروط التنمية الديمقراطية نفسها والاستقطاب في حواضن الدولة الموازية لتستظل بالاستبداد والنفوذ المجتمعي والقبلي والمناطقي والاوليغارشي. فاذا خرجت المانيا النازية بشخص واحد مستبد قادها الى الهزيمة فبلادنا مرشحة بأكثر من مستبد يقودها الى تفكيك الدولة الرسمية الواحدة وخلق دويلات الطوائف بأكثر من مستبد ايضاً. فلا مناص من الحفاظ على هذه الديمقراطية وإعادة لحمتها. فالمستبد يتطلع الى اجزاء من دولة رسمية هشة او لينة او مفككة موازية بايولوجي على الدوم.

8- ختاما: وَلَّد الحوار التفاعلي مع المفكر السياسي حسين العادلي، حول الدولة الهشة soft state، اجابة تفاعلية من زاوية نقاشية مدهشة في خضم البايولوجية السياسية الموازية كلّلها المفكر السياسي ابراهيم العبادي وهو يشق بقلمه ضباب الحقائق السياسة للعراق حسبما خلفها زلزال 2003 محذرا بالقول: ستبقى المجتمعات ذات الوعي المتشظي والمنقسم على نفسه، مثيرة للقلق ومستعدة لمنح ولائها لمستبد شعبوي يخاطب غرائزها وينفث فيها سموم الهوية المتعالية بسبب الملل من ضعف السلطات

وانعدام فاعليتها وميوعة اجراءاتها، فيدفعها في غمرة الحماسة والانفعال لخيارات مدمرة، فتجربة المانيا قابلة للتكرار ولا نستبعد ان تكون بلداننا الهشة فريسة لهذا السيناريو الذي يستمد ديمومته من حاضنة (الدولة الاحيائية الموازية).■

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي ومستشار رئاسة الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 1 تشرين اول / اوكتوبر 2023
http://iraqieconomists.net/ar/